العدد (2464)
السنة التاسعة -الاربعاء
(25) نيسان 2012

اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

التضخم واسعار الفائدة

عاد مستوى التضخم رويداً رويداً الى الارتفاع ليستقر الشهر الماضي عند حاجز الـ ٨٪ ، بعد ان وصل الى ٣٪ نهاية عام ٢٠١٠ وبداية عام ٢٠١١ بعد جهد جهيد من قبل البنك المركزي العراقي باتباعه سياسة نقدية متشددة خلال الاعوام السبعة الماضية عن طريق ادواته في تثبيت سعر صرف الدينار و التعامل مع مؤشر اسعار الفائدة بشكل يفضي الى خفض مستويات التضخم.

ولأن التضخم عاد من جديد الى الارتفاع التدريجي خلال العام الماضي ٢٠١١ ، وعبر عنه البنك المركزي في حينها انه فقاعة سعرية سرعان ماتزول ، فإن المتوقع ان يصار الى رفع اسعار الفائدة من قبل المصارف سعياً للحفاظ على رؤوس اموالها في ظل تقلبات السوق الحالية وتأثيرات الاضطربات السياسية الحاصلة حالياً في دول الجوار الاقليمي وما تلقيه من تبعات على حركية السوق و لاسيما السوق النقدية ومايتعلق بسعر صرف العملة وتأثيرها على مستويات التضخم.

ما نريد ان ننوه اليه ونحن قدمنا ان المصارف قد تلجأ الى رفع اسعار الفائدة في ظل ارتفاع مستويات التضخم الحالية تحسباً ومنعاً من فقدان رؤوس اموالها ، وهذا تحسب مشروع ويتساوق مع مجريات الاوضاع الحالية ، نقول في هذا الاتجاه ان المبالغة في اسعار الفائدة قد تكون انعكاساته سلبية على المشهد الاقتصادي و لاسيما المستهلكين الذين يشكلون ركناً اساسياً في حركية وديناميكية المنظومة المصرفية التي لابد ان تتعامل مع المتغيرات الاقتصادية و النقدية بترو وتحسب لجميع اركان المنظومة المصرفية وعدم المبالغة في التوجس و النظر الى الربحية الدائمة و ان كانت غاية في الضرورة للمصارف ، حيث لابد من النظر الى جميع المحاور سوية مع الاخذ بنظر الاعتبار ، التحديثات التي من الممكن ان يجريها البنك المركزي العراقي على لائحته التنظيمية و التدخل عند استمرار ارتفاع مستويات التضخم ومنع عودتها الى الارتفاع الجامح .

ولابد من الاشارة هنا الى ان جدلية اسعار الفائدة وطريقة تعامل المصارف و لاسيما الاهلية تختلف من مصرف لآخر بحسب رؤية وفكر مجلس الادارة الذي فوضه قانون المصارف بوضع السياسات التي يراها مناسبة للعملة المصرفية ، لكن لابد من الاشارة هنا ان لا تكون قرارات مجالس الادارة ارتجالية لا تمس و لا تتعامل مع الواقع الحالي بكل ارهاصاته ، وتصدر من اجتماعات تعقد خارج العراق من ابراج عاجية ، حيث لابد لمجالس الادارة ان تتساوق مع المعطيات الحالية بعلمية وواقعية في آن واحد وان تكون قريبة من الحدث ، و لابد من الاشارة هنا في هذا السياق اننا وفي مناسبات سابقة طلبنا من البنك المركزي العراق كجهة اشرافية ورقابية على المصارف ان يصار الى تحديث في لائحته التنظيمية فيما يخص المعايير و المواصفات التي يفترض ان تتصف بها مجالس الادارة ، وسنتطرق لها في مقالات قادمة .

فيما يحتدم الجدل حيال شركة إكسون موبيل

تأكيدات باكتشاف حقول نفط جديدة في كردستان

□ بغداد - اربيل / متابعة المدى

وقود الحقول الجديدة لإشعال الأزمة أم للاستثمار

أكدت شركات نفطية عالمية ان اقليم كردستان زاخر بالمواقع النفطية غير المكتشفة ، في وقت يحتدم الصراع بين المركز والاقليم حيال شركة اكسون موبيل الامريكية .

وأعلنت شركة نفط كندية تعمل في اقليم كردستان عن مزيد من الاكتشافات، ما زاد من قيمة أسهمها بنسبة ١٠ ٪.

وقالت شركة وسترن زاكروس ريسورسز إنها اكتشفت مزيدا من النفط في بئر كردمير -٢، بمنطقة كردستان مؤكدة أن ذلك دفع أسهم الشركة للارتفاع ١٠ ٪.

وأوضحت الشركة أن البئر يحتوي على عمود من النفط الخفيف بطول ١١٨ متراً بدون تداخل مع الماء.

وتكون وسترن زاكروس بذلك قد رفعت تقديرها للموارد المكتشفة القابلة للاستخراج ٤٠٠ ٪، لتصل إلى ١٤٧ مليون برميل من النفط و٣٠٠ ٪ للموارد غير المكتشفة القابلة للاستخراج، لتصل إلى ١,٢ مليار برميل.

وتملك كل من وسترن زاكروس وشريكتها تاليسمان إنرجي ٤٠ ٪ في امتياز منطقة كردامير. وتملك الحكومة الكردية النسبة الباقية.

وكانت شركتا افرين البريطانية المدرجة في بورصة لندن وشريكتها هنت اويل الأميركية، قد اعلنتا في (١٧ نيسان ٢٠١٢)، عن اكتشاف نفطي مهم في منطقة عين سفني بقضاء شيخان، شمال الموصل، واشارتا الى ان الاكتشاف يضاف إلى مجموعة من الاكتشافات التي اجتذبت شركات نفط أجنبية للمنطقة شبه المستقلة في السنوات الأخيرة، لتصل الى ٩١٧ مليون برميل.

ووقعت حكومة إقليم كردستان عقدا في العام ٢٠٠٦ مع شركة هنت اويل الأميركية للمشاركة في إنتاج النفط والغاز في منطقة دهوك، فيما أشارت الشركة إلى أنها ستبدأ أعمال المسح الجيولوجي والسيزيمي بحلول نهاية العام ٢٠٠٧ ولديه خطط لحفر بئر استكشافية في العام ٢٠٠٨.

وقامت شركة افرين النفطية العالمية التي توجد أصولها الإنتاجية الرئيسة في نيجيريا بالتوسع في الشرق الأوسط العام الماضي ، حيث اشترت حصتين في إقليم كردستان مقابل ٥٨٨ مليون دولار.

وتعتبر قضاء شيخان أو عين سفني من المناطق المتنازع عليها ويقع في منطقة سهل نينوى شمال شرق الموصل، التي تتألف من ثلاثة أقضية هي الحمدانية والشيخان وتلكيف، وغالبية سكانها من المسيحيين والكرد والأيزيديين والشبك.

وكانت شركة اكسون موبيل الأمريكية العملاقة وقعت في تشرين الأول من العام الحالي ٢٠١١ بشكل سري ستة عقود مع حكومة إقليم كردستان للتنقيب عن النفط في إقليم كردستان بعد إحالتها على الشركة في وقت سابق وكانت الحكومة قد ذكرت في شهر أيار الماضي التوصل إلى اتفاق مع حكومة الإقليم حول موارد الحقول النفطية المنتجة في إقليم كردستان يتلخص بتأمين عائدات النفط المصدر من الاقليم لخزانة البلاد مقابل دفع مستحقات الشركات العاملة في الإقليم من قبل الحكومة الاتحادية.

وكان نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني أعلن أن العقود التي وقعتها حكومة اقليم كردستان مع شركات أجنبية مثل "دي.ان.او" غير قانونية، الأمر الذي سيحرم تلك الشركات من مستحقاتها المالية.

في غضون ذلك أنحى النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان باللائمة على شركة اكسون موبيل النفطية الأميركية ، وتسببها بالخلاف الدائر حالياً بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان .

وقال عثمان لـ"السومرية نيوز" إن شركة اكسون موبيل النفطية تلعب دورين في وقت واحد ، مبينا أنها تبلغ كردستان بتمسكها بالعقود الموقعة معها، وتؤكد لبغداد تجميد تلك العقود.

وانتقد عثمان ازدواجية الشركة الأميركية واعتبر أن ما تقوم به بـ"يؤجج الصراع بين بغداد واربيل".

وكان رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني صرح أن شركة أكسون موبيل لن تتخلى عن عقدها مع اقليم كردستان ، واعتبر أن الشركة الأميركية العملاقة تعادل من حيث الأهمية "عشر فرق عسكرية" مبينا أنها إذا جاءت إلى منطقة "لن تغادرها بسهولة".

واعلنت وزارة النفط في (١٩ نيسان ٢٠١٢)، استثناء شركة أكسون موبيل من الجولة الرابعة لاستثمار حقول النفط والغاز، بعد تأهل ٤٧ شركة نفطية عالمية للتنافس في الجولة.

ويأتي استبعاد الشركة الأميركية من جولة التراخيص الرابعة كأحد تداعيات اتفاق نفطي وقعته من كردستان في خريف العام ٢٠١١ لاستثمار ستة حقول نفطية هناك، الأمر الذي رفضته بغداد واعتبرته غير قانوني، وعلى إثره خيرت الشركة بين العمل مع بغداد، أو المضي في التعاقد مع الإقليم، ثم عادت الحكومة الاتحادية وأعلنت بداية شهر نيسان الجاري، أن اكسون موبيل أكدت لها أنها قررت تجميد عقدها مع الإقليم وهو ما نفته رئاسة إقليم كردستان التي أكدت مضي الشركة الأميركية باتفاقها معها.

ويشار إلى أن وزارة النفط كانت قد حذرت أكسون موبيل في وقت سابق بثلاث رسائل بفسخ عقدها الذي وقعته معها في وقت سابق لتطوير حقل غرب القرنة في البصرة في حال تمسكها بعقود كردستان.

ويدور نزاع منذ فترة طويلة بين الحكومة المركزية وحكومة الاقليم بشأن حقول النفط في الشمال، وتعتبر بغداد العقود الموقعة بين حكومة الإقليم وشركات نفط عالمية غير قانونية، كما حذر نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني في كانون الأول عام ٢٠١١ أن أي عقد نفطي لا يحظى بموافقة الحكومة المركزية لا يعتبر صحيحاً، مؤكداً أنه لا يحق للشركات الأجنبية العمل على الأراضي العراقية من دون موافقتها.

خبير ينتقد السياسة المالية في البلد ويدعو إلى مراجعتها

□ بغداد/المدى

عد الخبير الاقتصادي مهدي الحافظ السياسة النقدية في البلد من اسوأ السياسات، داعيا البنك الدولي الى مراجعتها، وفيما كشف نائب محافظ البنك المركزي عن وجود صراع مصالح تضر بالسياسة النقدية، ذكر امين عام مجلس الوزراء ان الفترة الماضية شهدت إخراج مليارات الدولارات من العراق.

وقال الحافظ بحسب (البغدادية نيوز)، إن السياسة النقدية في العراق سيئة جدا وعلى البنك الدولي مراجعتها ، مبينا أن سياسة العراق النقدية لا يمكن ان تستمر بهذه الحالة، ولا يمكن ان تبقى الاموال عرضة للنهب.

وأضاف الحافظ أن على المختصين كشف أنظمة الفساد الى الرأي العام ، داعياً البنك الدولي الى مراجعة هذه السياسة ووضع آلية جديدة تتعلق بالاصلاح الاقتصادي والمصرفي في العراق.من جانبه أكد نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح أن "وجود صراع مصالح واطراف تنظر الى مصلحتها الشخصية يضر الآخرين، لافتا الى ان العبرة ليست بالكلام بل ببناء اسواق قوية ومؤسسات وبناء مستقبل واعد.

واضاف صالح :العراق يقف امام مفترق طرق في ظل وجود ثلاثة اسواق بالمنطقة تتعرض لاهتزازات كبيرة يجب الا تجفف اموال البلاد بسبب هذه الصراعات المحيطة ، كاشفا عن محاولات لتجفيف منافع التمويل الخارجية بالعراق.

وفي ذات السياق ذكر امين عام مجلس الوزراء علي العلاق أن الفترة الماضية شهدت إخراج كميات كبيرة من الدولار من العراق تحت عنوان استيرادات ومشتريات خارجية مشيرا الى ان "الحكومة ليست لديها مشكلة بالمشتريات بقدر ما اكتشفته في ان مجموع هذه المبالغ بلغ اكثر من ١٨٠ مليار دولار تم تحويلها ولم تكن فعلا قد حولت لاستيراد بضاعة مما يعني انها خرجت لاغراض اخرى".

وأوضح العلاق أن "الحكومة طالبت ملحقياتها التجارية ببعض الدول المصادقة بقوائم شراء التي تكون بمبالغ كبيرة ووصلت في احدى الدول الى خمس مليارات خلال تقدم قوائم الملحقية التجارية لغرض تصديقها.

البنك الدولي يمول أربعة مشاريع للطرق في واسط

□ واسط /المدى

أعلنت مديرية طرق واسط، أن البنك الدولي سيمول أربعة مشاريع للطرق في المحافظة خلال العام الحالي.

وقال مدير طرق واسط المهندس محمد قصي بحسب (آكانيوز) أن وزارة الإعمار والإسكان استحصلت موافقة البنك الدولي لتمويل أربعة مشاريع للطرق في المحافظة بضمنها ثلاثة طرق ريفية.

وأضاف قصي أن أحد هذه المشاريع هو الممر الثاني لطريق (كوت – بدرة) بطول ٨٠ كم بعد إعادة تصميمه مجدداً مع تأهيل وصيانة الممر الأول من الطريق ذاته والذي يعد من الطرق المهمة كونه يربط العراق مع إيران عن طريق منفذ زرباطية الحدودي".

وأوضح أن المشاريع الثلاثة الأخرى، هي عبارة عن ثلاثة طرق ريفية تتوزع في مناطق الكوت والنعمانية والدبوني ويبلغ مجموع أطوالها ٦٠ كم"، مشيراً إلى أن "تلك المشاريع ستنفذ من قبل شركات عراقية متخصصة بأعمال مشاريع الطرق والإنشاءات.

وذكر مدير طرق واسط أن "المديرية ستنفذ خلال العام الحالي عدداً من مشاريع الطرق والجسور ضمن الخطة الاستثمارية للوزارة بضمنها إنشاء الممر الثاني لمدخل قضاء الصويرة بطول ١٢ كم، مع إنشاء جسر على نهر دجلة يربط الممر الجديد بمركز المدينة، إضافة الى إعادة تأهيل جسر الكرامة في الكوت من خلال رفع جميع فضاءات الجسر واستبدالها بفضاءات جديدة ستنفذ وفق مواصفات عالمية متطورة، مع إنشاء جسر بديل لعبور المركبات الصغيرة خلال فترة تأهيل الجسر المذكور البالغة ١٨٠ يوما.

وأوضح أن الأعمال الأخرى التي ستنفذ ضمن تخصيصات الوزارة لهذا العام هي صيانة ٩٠ كم من الطرق الخارجية ضمن محاور (كوت – عمارة) و(كوت – ناصرية) و(كوت – بغداد) وبمقاطع مختلفة مع تثبيت الأكتاف الجانبية لتلك الطرق.

يذكر أن مديرية طرق واسط تتولى مهام أعمال تنفيذ وصيانة الطرق والجسور بالمحافظة والتي يبلغ مجموع أطوالها أكثر من ١٥٠٠ كم للطرق الخارجية ونحو ١٠٠٠ كم من الطرق الريفية إضافة إلى أكثر من ٢٥ جسراً بعموم مناطق المحافظة معظمها تقع على نهر دجلة.

كركوك تكشف أن موازنتها للعام الحالي ٩١٨ مليار دينار

□ بغداد / المدى

كشفت محافظة كركوك أن موازنة المحافظة للعام الحالي تبلغ ٩١٨ مليار دينار، وفي حين بينت أن العديد من المشاريع الإستراتيجية والخدمية ستنفذ خلال المدة المقبلة، وأكدت انتهاء مشكلة وقود المولدات الأهلية بعد إلغاء وزارة النفط قرارها القاضي بحجب حصة كركوك.

وقال محافظ كركوك نجم الدين عمر كريم في بيان صحفي إنه بحث مع مدراء الدوائر الخدمية في المحافظة خلال الاجتماع الدوري معهم، المشاريع المنفذة والتي تنفذ خلال العام الحالي".

واضاف كريم أن تنفيذ تلك المشاريع ستتم في ضوء ميزانية تنمية الأقاليم الخاصة بكركوك وقدرها ٢٤٧ مليار دينار، وخطة البترودولار التي تصل ميزانيتها إلى ٦٢١ مليار دينار، إلى جانب ٥٠ مليار دينار أخرى من المضاف لميزانية تنمية الأقاليم من العام الماضي.

وتابع كريم أن كركوك ستشهد تنفيذ مشاريع إستراتيجية خلال المدة المقبلة، كالمجمعات السكنية وبناء الجسور ومد الطرق وباقي القطاعات الأخرى، فضلاً عن إنشاء محطة كهربائية للإسهام في إنهاء أزمة الطاقة التي تعاني منها كركوك".

وأكد كريم أن انتهاء مشكلة وقود المولدات الأهلية بعد إلغاء وزارة النفط قرارها القاضي بحجب حصة كركوك لاستقرار الطاقة الكهربائية فيها، كونها حصة ثابتة للمحافظة تحدد بحسب النسبة السكانية".

وكانت إدارة محافظة كركوك قد انتقدت، في السابع عشر من نيسان الجاري وزارة النفط لحجبها حصة المحافظة من وقود تشغيل مولدات الكهرباء الخاصة بداعي تحسن مستوى تزويد السكان بالكهرباء.

وأكد محافظ كركوك على أهمية "التزام المقاولين بالتوقيتات المتفق عليها لإكمال المشاريع على وفق المواصفات والضوابط المحددة فنياً"، مطالباً بضرورة "عدم السماح بتمديد أمد المشاريع للمقاولين المتلكئين في كركوك".

واكد كريم على ضرورة "إصلاح الشركات المنفذة لمشاريع الماء الأضرار التي نتجت عن عملهم ضماناً لإيصال ماء الشرب إلى الأهالي"، لافتاً إلى أن "تلك الشركات قد أنذرت من قبل، وسيتم سحب العمل منها وإلغاء مقاولتها ووضعها بالقائمة السوداء، في حال تكرار مخالفاتها".

ودعا كريم إلى سرعة تنفيذ العقد المبرم مع إحدى الشركات المختصة بالانترنيت لتأمين هذه الخدمة لدوائر المحافظة وجامعة كركوك بنحو يسهم في تخفيف الزخم على دوائر الدولة والعمل بالحكومة الالكترونية وتقديم خدماتها للأهالي"، لافتا في سياق آخر إلى تشكيل لجنة متخصصة لتسليم ملحقات مطار كركوك برئاسة معاون المحافظ للشؤون الإدارية".

وكان مجلس محافظة كركوك أعلن، في الثاني عشر من شباط الماضي أن موازنة المحافظة للعام الحالي ٢٠١٢ من برنامجي البترودولار وتنمية الأقاليم تبلغ ٦٠٠ مليار دينار، مبيناً أنه رصد ٢٠ مليار دينار منها لدعم الطلبة وعلاج المصابين بالأمراض المزمنة.

ذي قار تمنح 150 دونماً لشركة استثمارية

ذي قار / المدى

منحت هيئة استثمار ذي قارسند ملكية ١٥٠ دونماً من الأرض لشركة استثمارية لإنشاء مشروع سكني يضم ٨٧١ وحدة سكنية بقيمة ٤٦ مليون دولار.

وقال نائب رئيس الهيئة عبد الرضا محمد عفري لـ"السومرية نيوز" إن هيئة استثمار ذي قار ستباشر خلال الأيام القليلة المقبلة بتنفيذ مشروع مجمع مدينة الزقورة السكني مبينا أن الهيئة أكملت كافة التزامها مع المستثمر ومنحته سند تمليك الأرض للبدء بالمشروع.

وأضاف عفري أن المشروع سينفذ على ارض مساحتها ١٥٠ دونما وبكلفة تتجاوز ٤٦ مليون دولار. من جانبه قال المدير المفوض للمشروع أسعد صباح أسعد لـ"السومرية نيوز، إن المشروع سيتكون من ٨٧١ وحدة سكنية ومصنفة إلى قسمين، أولهما يضم ٧٩٠ وحدة سكنية ذات طابق واحد والصنف الثاني من ٨٤ وحدة ذات طابقين". وأضاف أسعد أن "المشروع يعد متكاملا من ناحية البنى التحتية"، مشيرا إلى أنه "يحتوي على مجمعين للتسوق وسوقين عصريين بالإضافة إلى جامع ومستوصف ومدارس وملعب كرة القدم.

وكانت هيئة استثمار محافظة ذي قار منحت في (٢٤ تشرين الثاني ٢٠١١)، رخصة استثمارية لشركة الصدارة الإماراتية لبناء ٨٥٠ وحدة سكنية بأربعة نماذج مختلفة، كما منحت في ٢٤ نيسان الماضي، ثلاث رخص لمشاريع خدمية لشركات محلية توزعت بين قطاعات التجارة والصناعة والإسكان.